

مستقبل الإمبراطورية الأمريكية

أسباب تراجع القوة الأمريكية

د. محمد عبد العزيز ربيع

تتكون كل دولة بغض النظر عن حجمها السكاني وقوتها العسكرية والاقتصادية من مؤسسات رسمية كثيرة وأنظمة حياتية متعددة وأجهزة معقدة تترايط مع بعضها البعض. وتقوم تلك النظم والمؤسسات والأجهزة بإدارة شؤون الحكم وتمتين العلاقات بين أفراد الشعب الواحد من ناحية، وبين الشعب والسلطة بهدف تعزيز شرعية الحكم من ناحية ثانية. كما تقوم المؤسسات الرسمية أيضا برسم وتنفيذ سياسات داخلية وخارجية تستهدف التجاوب مع الاحتياجات الشعبية والتطلعات النخبوية وحماية المصالح الوطنية. وبالرغم من أهمية المؤسسات الرسمية، إلا أنها لا تنفرد من إدارة شؤون الدولة، بل تشاركها في كل الأحيان مؤسسات ومنظمات غير رسمية، تساهم في رسم وتنفيذ السياسات والخطط الداخلية والخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، خاصة ما يتعلق منها بالنشاطات الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية.

أما فيما يتعلق بدولة كبيرة تتطلع نحو الهيمنة على الغير مثل أمريكا، فتلجأ عادة إلى إقامة مؤسسات خاصة مهمتها خلق ظروف دولية مواتية تساعد على تحقيق أهداف وطنية تكون النخبة الحاكمة المستفيد الأول والأكبر منها. وتتركز تلك الأهداف حول تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية في الداخل، وإثراء الطبقة الحاكمة، والتوسع على حساب الغير من شعوب فقيرة ومُستضعفة خاضعة للهيمنة، واستغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية أحيانا، وإقامة نظام عالمي تفرضه على الغير من دول وشعوب بقوة الاقناع أو الضغط أو التهديد. وحيث أن لسياسية الهيمنة أهدافا معلنة تسعى لتعزيز المصالح الوطنية على حساب الغير، فإنه ليس بالإمكان تحقيق تلك الأهداف دون إضعاف الغير من دول منافسة وشعوب مُستضعفة، أي دون تقويض الإمكانيات المادية والمناخية الثقافية للدول والشعوب المُستهدفة، وإضعاف إرادتها على مقاومة المؤامرات الخارجية، وهي مؤامرات تستهدف انتقاص سيادتها وربطها برباط من التبعية والاستعباد. ومن أمثلة الأجهزة التي أقامتها أمريكا بهدف تقويض قوة ومناخ الغير من دول وشعوب، جهاز الاستخبارات المركزية الذي قام باغتيال العديد من قيادات العالم الثالث غير الموالية لأمريكا، ودعم إسرائيل كقاعدة استعمارية متقدمة ساهمت نيابة عن أمريكا في تدريب ودعم جيوش العديد من حلفاء وعملاء أمريكا من حكام ومنظمات في أمريكا اللاتينية وإفريقية والمنطقة العربية.

حين تقوم دولة مهيمنة بتشبيد نظام عالمي وتتكفل بإدارته، تجد نفسها مضطرة لإستثمار أموال كثيرة وجهد كبير في متابعة ما يجري على الساحة الدولية من تطورات، واللجوء أحيانا لإستخدام القوة العسكرية لفرض إرادتها على الغير، وتقديم أسلحة ومعونات اقتصادية للدول المُستعمرة ورشوات مالية وغير مالية لحكامها لضمان ولائهم وتواطئهم ضد شعوبهم أحيانا أخرى. وهذا يعني أن سياسة الهيمنة لا تعود على الدولة المهيمنة أو الإمبراطورية بفوائد اقتصادية فقط، بل تُحملها أيضا أعباء مالية وغير مالية كثيرة قد تفوق الفوائد المحققة، خاصة على المدى الطويل. من ناحية أخرى، لا يمكن لدولة أن تتحول إلى إمبراطورية دون إقامة نظام عالمي تتحمل مسئولية إدارته والانفاق عليه، أي دون خلق إطار قانوني وسياسي لتعاون دولي تستفيد منه دول عديدة لا تساهم في تغطية تكاليف إدارة ذلك النظام. وهذا جعل مفكري الاقتصاد السياسي يطرحون التساؤلات حول جدوى الهيمنة من الناحية الاقتصادية والاخلاقية، وعمما إذا كانت الدولة المهيمنة تحصل على عوائد مادية وغير مادية كافية لتبرير إقامة نظام دولي ودفع تكاليف إدارته. ويبدو أن المعنيين بهذا السؤال لم يتوصلوا إلى إجابة مُقنعة، إذ بينما يدعي المحافظون الجدد أن فوائد نظام الهيمنة الأمريكي تفوق تكاليفه بكثير، يقول الرافضون لذلك النظام إن الخسائر تفوق الفوائد، وأنها تقود على المدى الطويل إلى إنهاء الدولة المهيمنة، وتدهور مكانتها على الساحة الدولية.

وتشير تجربة كل دولة حاولت القيام بدور إمبراطوري مهيمن في الماضي إلى أن الإمبراطورية وجدت نفسها مضطرة للدخول في صراعات جانبية مكلفة شغلتها عن خدمة مصالحها الوطنية، بينما كانت القوى المنافسة تتسابق على استغلال الفرص المتاحة لخدمة أهدافها الذاتية، مما تسبب في تدهور القوة النسبية للإمبراطورية وتراجع مكانتها الدولية. وكمثال على استفاضة بعض الدول من نظام عالمي على حساب الدولة المهيمنة، نشير إلى "العولمة" كنظام تجاري ومالي عالمي. لقد وقفت أمريكا وراء هذا النظام وقامت بدعمه وحمايته، واستثمار الكثير من الجهد والمال لنشر مفاهيمه وفرضه على الغير. إلا أن العولمة تسببت في إلحاق أضرار بالغة بقطاع الصناعة الأمريكي، وذلك لحساب دول أخرى منافسة استغلت العولمة لتعزيز مصالحها الاقتصادية وقدراتها الصناعية. وتأتي كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونغ وسنغافوره والبرازيل والصين والهند في مقدمة الدول التي استفادت من العولمة دون أن تساهم في تغطية تكاليفه. وهذا يعني أن التوجه الأمريكي نحو الهيمنة أضعف اقتصادها، وتسبب في زيادة مشاكلها الداخلية وتقويض مصداقيتها على الساحة الدولية وإجبارها على إنفاق المزيد من الأموال على الجيوش والحروب والقواعد العسكرية.

أقامت بريطانيا أهم نظام هيمنة في التاريخ دام حوالي 150 سنة، إلى أن ما حصده الشعب البريطاني من فوائد من ذلك النظام كان أقل بكثير مما تكبده من خسائر. وهذا تسبب في تراجع قوة بريطانيا العسكرية والاقتصادية والتجارية ومكائنها الدولية، وساهم في تحويلها مع نهاية القرن العشرين إلى دولة من الدرجة الثانية. إن نظام الهيمنة يقود كل دولة مهيمنة إلى التوسع في الخارج، ويجبرها على استثمار المزيد من المال والجهد لحماية النظام العالمي وضمان التزام الغير باحترامه ولو بقوة السلاح، مما يتسبب في إضعافها مهما كانت إمكانياتها كبيرة. وما دام التاريخ يشير إلى أن مصير الإمبراطوريات هو الزوال، وذلك كما حدث بالنسبة للإمبراطورية الرومانية والفارسية والإسلامية والعثمانية والبريطانية والفرنسية والروسية وغيرها، فإن أمريكا لن تنجو من هذا المصير. إن أمريكا تواجه اليوم صعوبات كبيرة ومشاكل كثيرة معقدة لم تواجهها أية إمبراطورية من قبل، مما يجعل نهايتها مؤكدة وقريبة. حين نتكلم عن نهاية إمبراطورية لا نعني نهاية دولة، بل نهاية روح الهيمنة لدى النخبة الحاكمة في تلك الدولة، وتراجع قدراتها العسكرية على ممارسة الهيمنة، وتضاؤل إمكانياتها وحيويتها الاقتصادية والثقافية.

إن "التدمير الذاتي" هو مسيرة مجتمعية تقودها قوى داخلية تعمل على تقويض حيوية المجتمع، وتتم عادة في غياب تحديات خارجية تفرض على الأمة المعنية أن تنهض وتواجه الأخطار التي تحيق بها. قد يقول البعض إن الإرهاب الدولي الذي تجسده قوى التطرف الديني يعتبر من أهم التحديات التي واجهها الغرب في حياته، وبالتالي قد يكون كافيا لايقاط أمريكا من غفوتها. نعم.. يشكل الإرهاب الدولي تحديا كبيرا وخطيرا، لكنه تحدي داخلي أكثر منه خارجي. إن جذور المشكلة التي يجسدها الإرهاب تعود إلى انحياز أمريكا السافر والكامل لجانب إسرائيل، والقيام بدعم سياساتها العنصرية وخططها الإستعمارية الاستيطانية، إلا أن النخبة المسيطرة على الحكم والإعلام والثقافة في أمريكا ترفض رفضا باتا الاعتراف بهذه الحقيقة، وتصرف على التصرف في غيابها، مما يجعل احتمالات حدوث صحوه أمريكية ضعيفة للغاية. لقد نجحت الصهيونية في استعمار العقل الغربي عامة والعقل الأمريكي خاصة لفترة طويلة أضعفت قدرته على التفكير الواعي في هذه القضية وفيما يرتبط بها من قضايا عالمية، وقلصت إرادته على التغيير. إذ بينما تستيقظ غالبية شعوب أوروبا الغربية من غفوتها وتحرر تدريجيا من الاستعمار الصهيوني، يستمر تغلغل ذلك الاستعمار في أمريكا والانتشار كالسرطان في نخاع النخبة الحاكمة وثقافتها. إن بالإمكان التوسع في شرح هذه النقطة التي تعتبر من أهم القوى التي تعمل على إضعاف قدرات أمريكا العسكرية والاقتصادية، والإسهام في تفكيك مجتمعها، والاسراع في انهيار إمبراطوريتها، لكن هذا عمل يحتاج لحيز كبير لا تتسع له هذه الدراسة المتواضعة.

لاحظ الرئيس الأمريكي أيزنهاور في منتصف الخمسينات من القرن الماضي أن هناك توجهها لقيام تحالف بين الصناعة الحربية والمؤسسة العسكرية، مما جعله يحذر من خطورة ذلك التحالف على النظام الديمقراطي في البلاد، لكن تحذيرات إيزنهاور لم تجد من يسمعها. لذلك تطورت الأمور نحو الأسوأ، لتخلق شبكة عنكبوتية من التحالفات غير المقدسة، تربط الصناعات الحربية بالمؤسسة العسكرية، وتربط المؤسسة العسكرية بالمؤسسة الأكاديمية، وتربط هذه بقطاع رجال المال والأعمال، وتربط رجال المال والأعمال بالمؤسسة الإعلامية، وتربط المؤسسة الإعلامية والمال عموماً بالمؤسسة السياسية. وهذا تحالف مركب ومعقد وغاشم يعمل بوعي ودون وعي على تقويض نظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أمريكا. ومما يزيد الأمور سوءاً وتعقيداً أنه لم يعد هناك أمل كبير في وقوف المؤسسة الأكاديمية ضمن القوى الليبرالية التقدمية المتعاطفة مع الفئات الفقيرة والضعيفة، إذ قامت الجامعات الأمريكية بتخريج أسوأ فئة من مدراء الشركات في التاريخ، يحملون شهادات الماجستير في إدارة الأعمال، لا دافع لهم سوى الجشع والفساد وتكديس الثروات على حساب الوطن والمواطن والغير، كما قامت باستضافة كبار رجال الاستخبارات ومنحهم لقب الأستاذية. لقد جاء إوياما بعقلية إصلاحية، لكن من الصعب نجاحه لعدم وجود حركة إصلاح شعبية تقدمية في مقدورها دعمه والوقوف إلى جانبه وفي وجه السياسيين الفاسدين المتمحورين عقائدياً، ورجال المال المتمركزين في خنادقهم المصلحية.

هناك شعوب مثل الشعوب العربية تغمض عيونها عن التحديات الداخلية والخارجية على السواء، مما يجعل كل أزمة تتحول إلى مسيرة تدميرية تقود إلى تفكيك أو اصر المجتمع الواحد وتحطيم مكونات الدولة ومسحها، وذلك كما حدث في الصومال، ويحدث اليوم في السودان واليمن. ويعود السبب في الغفوة الطويلة لغياب الوعي لدى الفئات الشعبية، وهيمنة نخب صغيرة مستبدة وأحياناً جاهلة على الحكم تقوم بكبت حرية الرأي والفكر وتغييب المفكرين عن مسرح الأحداث وحرمانهم من حق التعبير عن آرائهم والقيام بدور طليعي في حياة المجتمع. إن كل مجتمع بحاجة لمفكرين ومثقفين ملتزمين يقومون بتشخيص التحديات وتحديد الأولويات، وتحليل أسباب التخلف وشرح أبعاده الكارثية، ومخاطبة الجماهير المعنية والقيادات المهيمنة على السياسة والثقافة والاقتصاد بصراحة، وطرح بدائل علمية وإنسانية لما هو قائم من سياسات.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com